

نامدي ازيكيوي ودوره السياسي في نيجيريا ١٩٠٩ - ١٩٩٦

ا. م. د. رغيد هيثم منيب
وزارة التربية / مديرية تربية نينوى

Raa46863@gmail.com

الملخص :

فيما يلي نتطرق في بحثنا عن شخصية افريقية كان لها دور في تاريخ نيجيريا وافريقيا وهو الدكتور نامدي ازيكيوي " ١٩٠٤-١٩٩٦ " ، المعروف بـ " أب القومية النيجيرية " ، هو سياسي ورجل دولة قاد نيجيريا نحو الاستقلال ، شغل منصب أول حاكم عام للبلاد " ١٩٦٠-١٩٦٣ " ، ثم أصبح أول رئيس لنيجيريا بعد إعلان الجمهورية الأولى بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٦ ، عبر هذه المدة تميز دوره السياسي الداخلي بالاتي : اولاً : تأسيس الجمهورية : قاد البلاد في مرحلتها الأولى كجمهورية اتحادية مستقلة ، محاولاً توحيد الأقاليم المتنوعة عرقياً وسياسياً تحت راية دولة واحدة ، ثانياً : التوترات السياسية : شهدت حقبة الرئاسة اضطرابات شديدة ، منها أزمة الانتخابات عام ١٩٦٤ ، والتي أظهرت استياءً كبيراً من هيمنة الساسة الشماليين ، ثالثاً : نهاية الجمهورية : واجه ازيكيوي استقطاباً عرقياً متصاعداً أدى في النهاية إلى انهيار الديمقراطية ، حيث أطاح به وبحكومته انقلاب عسكري في كانون الثاني ١٩٦٦ ، مما أدخل البلاد في مرحلة طويلة من الحكم العسكري ، فيما يخص سياسته الخارجية كان له دور كبير في احلال السلام في الدول المجاورة وانهاء النزاعات عن طريق دعم جهود الامم المتحدة والاتحاد الافريقي ، وبعد خروجه من السلطة واصل ازيكيوي الذي يُعد رمزاً قومياً ومدافعاً عن وحدة البلاد ، العمل العام وترك بصمة لا تُمحى في تاريخ نيجيريا و القارة الأفريقية.

تم تقسيم البحث من المقدمة والخاتمة وثلاثة محاور : تضمن المحور : نشأته ودوره في الحركة الوطنية ، بينما تناول المحور الثاني ، سياسة الرئيس ازيكيوي الداخلية ١٩٦٣ - ١٩٦٦ ، وتطرق المحور الثالث : سياسة الرئيس ازيكيوي الخارجية ١٩٦٣ - ١٩٦٦ .
الكلمات المفتاحية : افريقيا ، نيجيريا ، بريطانيا ، سياسته الداخلية والخارجية.

Namdi Azikiwe and His Political Role in Nigeria, 1909–1996

Ragheed Haitham Muneeb

Ministry of Education / Nineveh Education Directorate

Raa46863@gmail.com

Abstract:

The following is an African figure who played a role in Nigerian history: Dr. Nnamdi Azikiwe “1904–1996,” known as the “Father of Nigerian Nationalism,” was a politician and statesman who led Nigeria toward independence. He served as the country’s first Governor-General (1960–1963), and then became Nigeria’s first president after the proclamation of the First Republic between 1963 and 1966. During this period, his political role was characterized by the following: First: Establishment of the Republic: He led the country in its early stages as an independent federal republic, attempting to unify ethnically and politically diverse regions under the banner of a single state. Second: Political Tensions: His presidential term was marked by severe unrest, including the 1964 election crisis, which revealed widespread discontent with the dominance of northern politicians. Third: The End of the Republic: Azikiwe faced escalating ethnic polarization that ultimately led to the collapse of democracy; he and his government were overthrown by a military coup in January 1966, plunging the country into a long period of military rule. After leaving office, Azikiwe—who is regarded as a national symbol and a defender of the country’s unity—

continued his public service and left an indelible mark on the history of Nigeria and the African continent .

Keywords : Africa, Nigeria, Britain, domestic and foreign policy.

المقدمة :

تقع نيجيريا في غرب أفريقيا على المحيط الأطلسي شمال خط الاستواء ، يحدها غربا بنين، وشمالا النيجر ، وشرقا تشاد و الكاميرون، وتطل جنوبا على خليج غينيا، وهو موقع مهم يسمح بالربط بين إفريقيا الغربية والوسطى. أما تضاريسها فيمكن التمييز في نيجيريا بين مجموعتين من مظاهر السطح من الشمال تجاه الجنوب ففي الشمال والوسط تبرز الهضاب والمرتفعات وتتوسط البلاد هضبة غوس وبنوى أما في شرق البلاد وعلى حدود الكاميرون تمتد سلاسل جبلية، جبال كوغل ، شيتي ، مندار ، وفي الجنوب يمتد شريط سهلي ساحلي يتراوح عرضه ما بين ١٠٠ - ٣٠٠ كلم ويبلغ أقصى اتساع له في دلتا النيجر ويمتاز بتربته الرسوبية الفيضية أما في منطقة لاغوس و إيبادان فيصل عرضه إلى حدود ١٠٠ كلم^(١).

يبلغ عدد سكانها بين ١١٠ - ١٣٠ مليون نسمة^(٢) ، غالبية سكانها من العرق الزنحي الذين يتميزون بالبشرة السوداء والأنف الأفطس والعريض وبروز ملامح الوجه والقامة المتوسطة. توضح التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري إلى انه من المجتمعات المعقدة التركيب ، وهو مجتمع قبلي والقبيلة هي الوحدة الأساسية في تركيبته وهو على العموم مجتمع يتسم بالتعددية اللغوية والسياسية إذ يتألف من ٢٥٠ مجموعة قبلية^(٣).

تمتاز نيجيريا بالتعددية اللغوية والسياسية إن وكان للتقسيم الاستعماري دور في تقسيم القبائل بين أكثر من دولة مما ترك بعض القبائل بتعداد لا يزيد عن ألف فرد فقط في الدول الأفريقية المختلفة ومنها نيجيريا وكان للتقسيم القبلي دور في الأزمات التي مرت بها هذه الدولة الأفريقية الكبيرة ، ومع تنوع هذه القبائل وتعددتها فإن هناك ثلاث قبائل رئيسة تمثل أغلبية الشعب النيجيري وهي كل من قبائل الهوسا - فولاني في الشمال وغالبيتهم من المسلمين نحو ٩٨ ، قبائل اليوربا في الجنوب الغربي ينقسمون بين مسلمين ومسيحيين مناصفة تقريبا مع وجود نسبة من الأرواحيين، والايبو في الجنوب الشرقي وغالبيتهم من المسيحيين الهوسا من أكبر التجمعات السكانية وتمتحن الزراعة، أما اليوربا فتتألف من مجموعات سبع لكل منها زعيمها الخاص ولا تخلو العلاقات بين مجموعاتهما من الصراع، وتمتحن الزراعة والتجارة، وعرفت مواجهات محتدمة مع الهوسا على مر التاريخ المعاصر النيجيري ، وثالث القبائل وهي الايبو وتسكن جنوب شرق البلاد حيث تتركز ثروات البلاد الاحفورية^(٤).

وكذلك فإن سكان نيجيريا ينقسمون لغويا إلى مجموعات عدة تصل الى ١٠٠ لغة تنتمي إلى أسر لغوية مختلفة وهذه اللغات هي ، تشاد الحامية الهوسا ، أسرة اللغات الأطلنطية الغربية الفولاني، وأسرة اللغات الأفريقية الوسطى، وأسرة اللغة العربية قبيلة الشوا، ولغات ثانوية أخرى وغير مصنفة. أما أكثر اللغات انتشارا فهي لغة الهوسا وتنتشر في الشمال أما لغة اليوربا فتنتشر في العرب جنوب غرب البلاد ، حيث تسكن قبائل اليوربا ، وهي من لغات البانتو اما اللغة الثالثة في نيجيريا فهي الايبو ويتكلمها نحو ٩ مليون نسمة ، ولغة الفولاني تنتشر في الشمال أيضاً ، الا ان اللغة الرسمية في البلاد هي الانكليزية^(٥).

نشأت نيجيريا نتيجة النشاط الاستعماري البريطاني في المنطقة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اسس البريطانيون مستعمرة لهم في الأجوس على ساحل المحيط الأطلسي في أقصى جنوب غرب نيجيريا الحالية في عام ١٨٦١ ، ثم انشأت خلال المدة ٧٨٨٤-١٨٨٥ محمية انهار الزيت، وعرفت في عام ١٩٠٠ ب محمية نيجيريا الجنوبية ، كما سيطرت بريطانيا بالقوة على مناطق شمال نيجيريا في عام ١٩٠٦، بعد ذلك ضمت مستعمرة لاجوس الى محمية نيجيريا الجنوبية ليشكل ما عرف ب مستعمرة ومحمية نيجيريا، وعلى هذا الأساس ظهرت نيجيريا ككيان واحد في عام ١٩١٤، فيما بعد قسمت بريطانيا هذه المناطق الى ثلاث مجموعات، شرقية وغربية جنوب البلاد، وشمالية شمال البلاد^(٦).

يمكن تتبع أولى الديمقراطيات الاختيارية في نيجيريا إلى أيار ١٩١٩ عندما منح الاحتلال البريطاني حق التصويت الثلاثة أعضاء في مجلس مدينة لاغوس جنوب غرب نيجيريا، وأجريت أول انتخابات للمجلس في ٢٩ آذار ١٩٢٠^(٧) ، وفي عام ١٩٢٢ أضاف الدستور الاستعماري الجديد أربعة مقاعد منتخبة في المجلس التشريعي: ثلاثة من هذه المقاعد للاغوس وواحد لـ كالابار، وفي أيلول عام ١٩٢٣

أجريت أولى الانتخابات العامة في نيجيريا حيث فاز فيها "الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري" بثلاثة من أربعة مقاعد منتخبة في المجلس التشريعي^(٨) ، ومن المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي النيجيري انتخابات ١٩٥٩ البرلمانية التي كانت نتيجتها فوز المؤتمر الشعبي الشمالي " ب ١٣٤ مقعداً من عدد ٣١٢ مقعداً في مجلس النواب^(٩) .

اتبعت بريطانيا عدة سياسات في حكم البلاد، والتي أثرت بشكل أو بآخر على حياة السكان، من خلال فرض الضرائب للأغراض الإدارية والاقتصادية ، والاحتكار التجاري الصالح للتجار والشركات البريطانية ، لذلك استخدمت القمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي عن طريق القوة والتشريعات والأنظمة، وكان الحكم الغير مباشر فعالاً في قمع المقاومة المحلية، على الرغم من الاجراءات التي اتخذتها بريطانيا كان لها تأثير على نمو وتطور الحركة الوطنية في البلاد لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى وظهور المبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ودور ولسن، ومنها حق تقرير المصير للأقاليم التي تحت الاستعمار، بالإضافة الى الاحداث العالمية في نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ١٩٤٥ وظهور الولايات المتحدة في السياسية العالمية، أدى الى انتهاء الاستعمار^(١٠) ، لذلك أصدرت بريطانيا عدة الدساتير بعد الحرب العالمية الثانية منها دستور ١٩٤٦ ، ١٩٥١ و ١٩٥٤ هذه الدساتير عززت روح التفرة والانفصالية، وتنمية روح الاقليمية والقبلية ما بين ابناء البلاد، وهي سياسة بريطانيا التقليدية التي تقوم على سياسة فرق تسد، وهي وسيلة الاشغال المجتمع النيجيري بمشاكله الداخلية للتفرغ لنهب خيرات البلاد، نتيجة لذلك طالب النيجيريين القوميين باستقلال البلاد العام عن الحكم البريطاني^(١١) ، تم استقلال نيجيريا من الاحتلال البريطاني عام ١٩٦٠^(١٢) .

المحور الاول / نشأته ودوره في الحركة الوطنية :

ولد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٠٤ ببلدة زنجيرو شمال نيجيريا لأبوين من قبيلة الايبو ، شرقاً نيجيريا وكان أبوه كاتباً في إدارة بريطانيا النيجيرية واسم نامدي في لغة الإيبر يعني " أبي على قيد الحياة " ، وكانت بدايات تعليم إزيكيوي في مدينة أوتيكيها ثم انتقل إلى إحدى المعاهد في كلا بار ، ثم إلى مدرسة الميثودية الثانوية للبنين في لاجوس ودرس في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٩٢٥ و ١٩٣٥ ، وذلك في جامعة هوارد في واشنطن العاصمة ، وجامعة لينكولن بولاية بتسلفانيا حيث حصل على شهادة البكالوريوس في الدين ودرجة الماجستير في الأنثروبولوجيا ، بعد ذلك عين محاضراً للأنثروبولوجيا في جامعة بنسلفانيا سنة ١٩٣٤ ، ودكتوراه في القانون ودكتوراه في الآداب^(١٣) ، ثم أصبح أستاذاً في إحدى جامعات الزنج في الولايات المتحدة الأمريكية وله عدد من الكتب منها : بعنوان " إفريقيا الناهضة " " the word be nascent Africa " والكتاب الثاني بعنوان " ليبيريا في السياسة الدولية " " the word be nascent Africa " politics Liberian^(١٤) .

كشف الرئيس إزيكيوي عن عبقرية دقيقة كمحرض سياسي ورجل أعمال باستعماله الصحيفة الشعبية ضد الاحتلال البريطاني في بلده في عام ١٩٣٤ ، وأصبح محرراً لجريدة افريكان مورننغ بوست " African morning Post " ، وهذه الصحيفة تصدر في " أكرا بساحل الذهب سنة ١٩٣٧ ، وبعد عودته إلى نيجيريا قام بإصدار بعض الصحف السياسية وقال ليس ثمة وسيلة لإيقاظ الشعوب الأفريقية أقوى من القلم واللسان^(١٥) ، وعاد إلى نيجيريا عام ١٩٣٧ م ليصبح سياسياً^(١٦) ، إلى جانب مؤلفاته المنشورة، لعبت صحافة إزيكيوي ونشاطه السياسي دوراً في نشر أفكار الوحدة الأفريقية في غرب أفريقيا ، عن طريق صحف مثل "ويست أفريكان بابلوت". تناول قضايا الحكم الاستعماري ، وعدم المساواة العرقية ، والحكم الذاتي الأفريقي ، مساهماً بذلك في نشر الوعي السياسي بين الجمهور ، إلا أن مداخلته الفكرية تظهر أن الفاعلين الأفارقة لم يكونوا مجرد متلقين سلبيين لأفكار الوحدة الأفريقية ، بل مشاركين فاعلين في إعادة تفسيرها وتطبيقها، إضافة إلى ذلك، كان إزيكيوي نشطاً في الفعاليات والمؤتمرات الوطنية والدولية التي كان محورها الرئيسي نقاش الاستقلال والوحدة الأفريقية^(١٧) .

كما أصبح الرئيس إزيكيوي المتحدث الرسمي لحركة الشباب النيجيري ، وقد وضع عام ١٩٣٨ ميثاق للحركة يقوم على أساس بناء دولة على الأساس القومي ، ومن أهم اهداف الحركة التي دعمها الرئيس إزيكيوي وطالب العمل بها هي : توسيع الوحدة الوطنية في البلاد دون تكتلات من قبل السكان المستوطنين فيها ، والعمل على التوصل إلى تفاهم مشترك ، النضال ضد جميع المخاطر في البلاد ،

وتحقيق الاستقلال عن بريطانية^(١٨) ، وكان أول عمل ونشاط سياسي قام به هو تقديمه مذكرة للحكومة البريطانية بعد صدور تصريح الأطلنطي في عام ١٩٤١ طالب فيها بتطبيق المادة الثالثة من التصريح التي تنص على " احترام حق الشعوب في اختيار نظام الحكم الذي تعيش في ظله وإعادة السيادة والاستقلال للدولة التي سلبت منها " فطالب بتطبيق هذه المادة وتحديد مستقبل نيجيريا وإيقاف نظام المستعمرة المطبق في بلاده ، وإقامة حكومة من الشعب تعمل عبر المدة انتقالية أمدها ١٠ سنوات للوصول بنيجيريا إلى الاستقلال وعضوية الكومنويلث وإدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية وثقافية^(١٩) .

وبعد انفصاله عن حركة الشباب النيجيري التي تأسست في عام ١٩٣٤ أقنعه اتحاد النيجيريين والذي تأسس عام ١٩٤٤ بالإنظام إلى حزب الديمقراطي الوطني في لاجوس لتكون جبهة وطنية تجمع كافة العناصر المختلفة للعمل من أجل الاستقلال ، وعقد المؤتمر في لاجوس وأصدر قرار بإنشاء مجلس وطني اشتركت فيه الكامبيرون لأن جنوب الكامبيرون كان تحت الوصايا البريطانية وباقي الكامبيرون كان تحت السيطرة الفرنسية ، وقد توجت أشغال هذا المؤتمر بتأسيس حزب " المجلس الوطني لنيجيريا والكامبيرون " عام ١٩٤٤^(٢٠) ، أصبح الرئيس أزيكيوي الأمين العام للحزب ورئيساً له^(٢١) ، بعد أن تم التحالف بين أنصار الرئيس أزيكيوي من أعضاء منظمة الشباب واتحادات الطلاب ، وبين أعضاء الحزب الوطني على أساس عضوية غير مباشرة ، كانت العضوية تقوم على أساس تنظيمات مثل النقابات، والجمعيات المهنية والأحزاب ، والهيئات المحلية والإقليمية^(٢٢) واصل از يكيوى نشاطه السياسي ونجح في تشكيل هذا المجلس، ودعا في منهاج الحزب إلى توحيد نيجيريا في دولة واحدة، ورفع المستوى المعاشي للسكان ولا سيما طبقة العامل، وأصبح الناطق الرئيس بلسان القومية النيجيرية لا سيما أن قبائل الايبو انضوت تحت لواء المجلس الوطني لنيجيريا والكامبيرون^(٢٣) .

كانت توجهات الحزب قومية وليست إقليمية ترمي إلى توحيد الايبو، واليوروبا، إلا أن معارضة الكثيرين من اليوروبا لزعامة الرئيس أزيكيوي ، والمنافسة بين النخبة غربية الثقافة لكل من اليوروبا، والايبو للحصول على مناصب في الخدمة المدنية ، والشركات التجارية، والكنائس والمؤسسات التعليمية كل ذلك أدى إلى تحطيم المجلس القومي لنيجيريا والكامبيرون، وظهر جماعة العمل بوصفها حزباً يدافع عن مصالح اليوروبا، وبقي الايبو في المجلس الوطني لنيجيريا والكامبيرون محولين إياه ليصبح حزباً يخدم مصالح الايبو^(٢٤) ، عقب الحرب العالمية الثانية نجحت الأحزاب السياسية في نيجيريا وذلك يرجع إلى أنها أصبحت جيدة التنظيم ولها مكاتبها وشعاراتها يعملون على مستويات محلية إقليمية وطنية، كما تميز قادتها بأنهم خطباء ملهمين قادرين على استمالة الجماهير وإلهاب مشاعرهم أمثال إزيكيوي الذي لعب دوراً كبيراً عبر نضاله السياسي^(٢٥) ،

شعرت بريطانيا بنشاط الحركة الوطنية واندفاعها لذلك أسرعت لمجاراتها واحتوائها قبل أن تتفاقم مطالبها وتزداد تشعباتها ، فقامت بتقديم بعض التنازلات لإرضائها وإقناع الشعب أنها تهتم بمشاكله ومطالبه عن طريق إصدار دساتير واجراء الانتخابات للمجالس التشريعية ، فعلى إثر هذه الأوضاع الداخلية في نيجيريا قدم أوثر ريتشارد " ARTHUR RITCHARD " الحاكم العام لنيجيريا ١٩٤٣-١٩٤٧ ، مقترحات وإصلاحات الدستورية والتي عرفت بدستور ريتشارد على اسمه ، وتمت مناقشته في مجلس العموم البريطاني الذي وافق عليه في ٢ آب ١٩٤٦ وقد أصبحت هذه المقترحات دستوراً دستوراً لنيجيريا وأصبح نافذ المفعول في الأول من كانون الثاني ١٩٤٧ ، وتضمن الدستور الامور الآتية : إبقاء عدد أعضاء المجلس التشريعي نفس عدد أعضاء المحدد في دستور ١٩٢٢ ب ٤٦ عضواً منهم ٢٧ عضواً رسمياً و ١٥ عضو غير رسمي و ٤ أعضاء يتم انتخاب منهم ثلاثة من لأجوس وواحد من كالابار ، يحق لنساء لأجوس وكالابار الانتخاب فقط ، وتكون حق الانتخاب البالغين ودافعي الضرائب^(٢٦) ، كما كان للحرب العالمية آثار إيجابية على أبناء نيجيريا، وخاصة بعد ظهور أفكار وثقافات أمريكية وسوفييتية تمسك بها أبناء نيجيريا ، ففي عام ١٩٤٧ م طلب الرئيس أزيكيوي مد يد العون من الجامعات الأمريكية لغرب أفريقيا ، و الاهتمام بالطلبة النيجيريين في لندن ونيويورك ومدتهم بالخبرات الثقافية والتكنولوجية^(٢٧) .

تقسيم نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم إدارية وهي : إقليم الشمال ، إقليم الغرب ، وإقليم الشرق أصبح الرئيس أزيكيوي رئيس الوزراء فيه ، وأن يجمعهم مجلس تشريعي مركزي ، لكل إقليم مجلس تشريعي مؤلف من ٨٠ عضواً يتم اختيارهم من بين المجالس المحلية ويتم اختيار من بين هؤلاء مرشحين ليمثلوا الإقليم في

المجلس التشريعي في لاجوس ، يمنح الدستور للحاكم العام صلاحيات واسعة منها تعيين وعزل الأعضاء وعدم الأخذ باقتراحات المجالس الإقليمية والمجلس المركزي ، تمثيل النيجيريين في المجلس التنفيذي بعضوين فقط ، إنشاء ثلاثة مجالس نواب إقليمية في الأقاليم الثلاثة ويتألف من مجلس النواب الإقليم الشمال من مجلس الرؤساء ومجلس الجمعية أما الإقليم الغربي والشرقي فيتألف من مجلس الجمعية فقط^(٢٨) .

ومن أهم الأمور التي قام بها الرئيس ازيكيوي عندما كان رئيس وزراء إقليم الشرق هي : أسس بعض البنوك في الإقليم ، وشجع الأهالي على الصناعة والزراعة ، وبنى لهم بعض المدارس ، فقد كان داعماً للشباب الواعي ، وأرسل بعض البنات للدراسة في الجامعات الخارجية ، وفي الوقت نفسه استمر في قيادة حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون ، ونجح في مناهجه إلى توحيد نيجيريا ، وأصبح الناطق الرسمي بلسان القومية النيجيرية وتحصل على تأييد شعبي كبير جداً وخاصة في صفوف الشباب^(٢٩) .

واصل الرئيس ازيكيوي نشاطه السياسي عبر حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون ، الذي دعا في مناهجه إلى توحيد نيجيريا في دولة واحدة ، وأصبح هو الناطق بلسان القومية النيجيرية ورغم اعتماد هذا الحزب بالأساس على القبائل الإيبو إلا أنه نجح في الحصول على قدر كبير من التأييد الشعبي وخاصة في المدن فهذا الحزب أو توجه جماهيري يعتمد على مساهمة الشعب وسيادته ، عبر استعماله الجماهير والهاب مشاعرهم عن طريق الخطابات القوية التي كان يلقيها عليهم^(٣٠) .

لقد لعب العمال النيجيريون دوراً مهماً وبارزاً في الكفاح الوطني من أجل التحرر والاستقلال ، فأخذت الحركة العمالية الأفريقية بصورة عامة تحتل مكانة طليعة حقوق المناضلين ، وفي نيجيريا وقفت الحركة العمالية إلى جانب القادة الذين يناضلون من أجل الاستقلال والحرية ، ومن ضمنهم الرئيس ازيكيوي ، فقد أعلنت الحركة العمالية إضراباً عاماً مع الشعب النيجيري سمي " بالإضراب الكبير " احتجاجاً على القائد العام الحاكم نيجيريا كليفورد الذي أصدر قراراً لتوسيع الأراضي الزراعية والمناجم^(٣١) ، حيث الرئيس ازيكيوي نجح في قيادة الإضراب العام ضد محاولة الحاكم العام في عام ١٩٤٥ إصدار قوانين التوسيع سلطة الحكومة في السيطرة والتصرف في الأراضي الزراعية والمناجم ، وقد رفعت فيه شعارات سياسية تدعو إلى الحرية^(٣٢) .

أدى هذا الدستور إلى ظهور معارضة ضده لأنه صدر دون استطلاع الرأي العام للمواطنين النيجيريين أو قاداتهم الوطنيين^(٣٣) ، ومن بين الأحزاب السياسية التي عارضت الدستور حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا والكاميرون إذ قام قاداته بإجراء جولة في أنحاء نيجيريا للحصول على تفويض من المواطنين ولجمع التبرعات المالية للسفر إلى لندن لاعتراض على هذا الدستور وفعلاً سافر وفد إلى لندن في ١٣ آب ١٩٤٧ بزعماء الرئيس ازيكيوي وآخرون وقابلوا سكرتير الدولة للمستعمرات البريطانية السير آرثر كريك جوتر (THER JONES BGREETO) إلا أنهم لم يحققوا أي تقدم خلال ذلك ، حيث طلب منهم العودة إلى بلادهم وإعطاء فرصة لتطبيق الدستور ثم إجراء التعديل عليه^(٣٤) .

وفي ١٧ آب ١٩٤٨ وأمام المجلس التشريعي النيجيري أكد الحاكم العام جون ماكفرسون John Macpherson ١٩٤٨ - ١٩٥١ على ضرورة تعديل دستور عام ١٩٤٦ عبر السنوات الثلاثة القادمة لكي يتم استطلاع الرأي العام النيجيري حول أسس بناء اتحاد نيجيريا فيدرالي ليكون الدستور متفقاً مع توجهات وآراء قادة الحركة الوطنية ، وعقد عدد من المؤتمرات الشعبية في جميع أنحاء نيجيريا^(٣٥) ، وفعلت تم عقد مؤتمر إبادان في كانون الثاني ١٩٥٠ ، بمشاركة قادة المعارضة برئاسة الرئيس ازيكيوي ، وعرضت المطالب في المؤتمر وتم الاتفاق على أن تتضمن الدستور الأمور التالية : الإبقاء على التقسيم الثلاثي للاتحاد الفيدرالي الإقليم الشمالي ، الإقليم الشرقي ، الإقليم العربي ، وأن تتكون هيئة التسريع المركزي من ١٣٦ عضواً خصص ٦٨ مقعداً للإقليم الشمال و ٣٤ الإقليم الشرق وإقليم الغرب ، وأن يتم اختيار أربعة وزراء من كل إقليم بالعودة إلى مجلس الجمعية التشريعية في كل إقليم ، واعتبار لاجوس هي العاصمة الفيدرالية المستقلة وأن تكون جميع الخدمات لا سيما السكك الحديدية و الموانئ مسؤولية فيديرالية ، وإن مؤتمر إبادان كان أول مؤتمر شارك فيه النيجيريون بقيادة الرئيس ازيكيوي وبفئة قادة الأحزاب السياسية في وضع الأسس لبناء الدولة الاتحادية في نيجيريا ، واعتمد جون ماكفرسون على ما جاء في المؤتمر الصياغة دستور ١٩٥١ بدأ العمل به في ١٩٥٢^(٣٦) .

إن دستور ١٩٥١ كان أول دستور تحولت بموجبه الأقاليم النيجيرية من وحدات إدارية إلى وحدات سياسية تتمتع بالحكم الإقليمي وتمارس صلاحياته ولكن نتيجة لإهمال مطالب الأغلبية في الأقاليم بتحقيق الفيدرالية على أساس ولايات أكثر كوحدة سياسية للاتحاد الفيدرالي بدلا من الأقاليم الثلاثة التي كانت قائمة ، وكذلك فإن هذا الدستور أثر على توجه السياسيين نحو الإقليمية أكثر من القضايا الوطنية ، مما أدى إلى حدوث أزمة سياسية في نيجيريا عام ١٩٥٣ بين الحكومة الإقليمية والحكومة الاتحادية (٣٧) ، مما دفع الرئيس ازيكيوي ممثل عن حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون في المطالبة بتحقيق فدرالية في نيجيريا وتحديد صلاحيات الحكومة الاتحادية أما باقي الإصلاحات فتكون من اختصاص الحكومة الإقليمية ، ثم تم جمع الأطراف المتنازعة من قادة الحركة الوطنية في نيجيريا في مؤتمر لندن ١٩٥٣ لغرض مناقشة الاتحاد الفيدرالي في بلادهم ثم في عام ١٩٥٤ عقد مؤتمر آخر في لاجوس لإصدار دستور جديد للبلاد (٣٨) .

وأعلن الحاكم العام لنيجيريا أوليفر ليتلتون Oliver Littleton في الاول من تشرين الاول ١٩٥٤ عن الدستور الجديد لنيجيريا ، الذي تم بموجبه فصل منطقة جنوب الكامرون عن شرق نيجيريا ووفقا لذلك أصبح الكامرون الجنوبي مجلس جمعية من ١٣ عضوا منتحبا إلى جانب ١١ عضوا بالتعيين أما مجلسها التنفيذي فيتكون من ٧ أعضاء منهم أربعة من غير الموظفين، ونص الدستور على قيامك نظام فدرالي لكل إقليم رئيس وزراء يمكن أن يترأس المجلس التنفيذي الوطني عند غياب الحاكم العام ، إقليم الشرق فاز برئاسته ازيكيوي عن حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون ، وإقليم الشمال فاز برئاسته أحمدو بيللو عن حزب مؤتمر شعب الشمال. وإقليم الغرب فاز برئاسته أوبا فيمي أولوو عن حزب جماعة العمل (٣٩) .

وبدعم من أعضاء الحزب انتخب الرئيس ازيكيوي للمجلس التشريعي ثم أصبح رئيس الوزراء للإقليم الشرقي من نيجيريا وهو المنصب الذي شغله من ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ ثم قاد ازيكيوي حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون " الى انتخابات الاتحادية عام ١٩٥٩ (٤٠) ، دعت بريطانيا أطراف الحكومة الوطنية النيجيرية إلى حضور مؤتمر عقد في لندن عام ١٩٥٨ لمناقشة مستقبل نيجيريا، تم الاتفاق على بدء الترتيبات الدستورية للاستقلال نيجيريا في اذار ١٩٦٠ في نطاق الكومنويلث البريطاني (٤١) ، وفي عام ١٩٥٩ جرت الانتخابات وتخلّى كل من الرئيس ازيكيوي و أولوو عن منصبهما كرئيسيين إقليميين سعيا وراء الفوز بالانتخابات الاتحادية بينما استمر أحمد بيللو في قيادة الإقليم الشمالي ، وبنتيجة الانتخابات حصلت الأحزاب على المقاعد التالية : هيئة مؤتمر الشمال حصلوا على ١٤٣ مقعدا، وحزب الرئيس ازيكيوي المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون على ٨٩ مقعدا ، بينما جماعة العمل حصلوا على ٧٣ مقعدا ، وحزب الاحرار حصل على ٨ مقاعد (٤٢) .

منحت بريطانيا الاستقلال لنيجيريا في الاول من تشرين الاول ١٩٦٠ ، واما جنوب الكامرون الذي كان خاضعا للوصاية البريطانية ، كان ملحقا لنيجيريا قبل استقلالها فلما استقلت نيجيريا اتفق على إجراء استفتاء في الكامرون البريطاني اما باقي الكامرون كان خاضع للاستعمار الفرنسي ، فكانت نتيجة الاستفتاء في ١٢ شباط ١٩٦١ انضمام جزء الجنوب من الكامرون إلى بقية الكامرون الفرنسي التي نالت استقلالها في كانون الثاني ١٩٦٦ (٤٣) .

بعد حصول نيجيريا على استقلالها تم وضع البلاد في مدة انتقالية لثلاث سنوات تجرى بعدها انتخابات عامة لتحديد القوى السياسية التي تقود البلاد، وأصبح ازيكيوي رئيساً ، وأبو بكر تافاوة Abu Baker "Tafawah" (٤٤) رئيساً للوزارة المركزية، ولاسيما انجزت الحكومة الانتقالية مهامها التي أسندت اليها واهمها اجراء اول انتخابات ديمقراطية حرة في نيجيريا ، أصبح ازيكيوي اول رئيس منتخب لبلاده في عام ١٩٦٣ ، وفي العام نفسه أصبحت نيجيريا جمهورية اتحادية ، وتنازلت ملكة بريطانيا عن رئاسة دولة نيجيريا ، وتقرر أن يتم انتخاب الرئيس من قبل جميع أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وأن تكون مدة رئاسته خمس سنوات ولا يجوز لرئيس الدولة إن يعزل رئيس الوزراء أو يسحب الثقة وإنما الذي يسحب الثقة هو المجلس النيابي (٤٥) .

قسمت نيجيريا وفقاً لدستور ١٩٦٣ إلى أربعة أقاليم الشمال والشرق والغرب، والغرب الأوسط ، عاشت نيجيريا حياة سياسية مضطربة ، وصراع بين الشمال والجنوب لاسيما بعد إن أصبحت نيجيريا منتجة

للفنط وعضوا في منظمة الأوبك^(٤٦) ، وكانت نتيجة الصراعات الداخلية الى تدخل الجيش و اعلان الانقلاب العسكري ، والذي قاده ضباط من الايبو تحت قيادة قائد الجيش النيجيري ارونسي توماس جونسون توماس Aronsi Thomas Thomas Johnson^(٤٧) استلم السلطة السياسية بعد مقتل الحاج أبو بكر تقاوه رئيس الوزراء وبعض القيادات السياسية والعسكرية^(٤٨) .

المحور الثاني / سياسة الرئيس ازيكيوي الداخلية لمدة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ :

حيث كانت المدة التي أعقبت الاستقلال وتأسيس الجمهورية مستقرة في مدة حكم الرئيس ازيكيوي وكانت الدولة مقسمة إلى ثلاث أقاليم فدرالية هي: إقليم الشمال، إقليم الجنوب الشرقي، وإقليم الجنوب الغربي في المدة الممتدة بين ١٩٦٠ - ١٩٦٣ ، ليتم إضافة إقليم جديد فيما بعد وهو الولاية الشرقية الوسطى عام ١٩٦٣^(٤٩) .

- ازمة التعداد السكاني ١٩٦٢-١٩٦٣ :

تعد عملية اجراء الت السكاني ذات اهمية سياسية كبيرة في نيجيريا اذ ان توزيع مقاعد البرلمان الاتحادي يتم وفقا لعدد سكان الاقليم، ووفقا لما جاء في دستور عام ١٩٦٠ فقد تم اجراء اول تعداد سكاني في نيجيريا بعد استقلالها وذلك عام ١٩٦٢ ، وهنا اهتمت جميع الاقاليم النيجيرية بالتعداد حيث كان في كل اقليم مكتب للتعداد فضلا عن وجود المكتب المركزي للتعداد على المستوى الاتحادي^(٥٠) .

أدركت الأحزاب السياسية الثلاثة الممثلة للأقاليم الثلاثة وهي كل من : المجلس الوطني لمواطني نيجيريا والكاميرون عن اقليم الجنوب ، وحزب مؤتمر شعب الشمال عن اقليم الشمال ، وحزب جماعة العمال عن اقليم الغربي ، تماما أن الحزب أو الأحزاب الحاكمة على المستوى الاتحادي مسيطرة على ثروات نيجيريا ، وكان عدد سكان كل إقليم هو العامل الحاسم في إمكانية تولي أي حزب إقليمي قيادة الاتحاد سياسيا لسوء الحظ ، بدا أن تعداد السكان الذي أجرى قبل الاستقلال قد زيف ، فقد انحازت النتيجة لصالح الإقليم الشمالي لدرجة أن عدد سكان الإقليم الجنوبي مجتمعا كان أقل من عدد سكان الإقليم الشمالي ، وقد تم تضخيم تعداد عالمي ١٩٦٣ ١٩٦٢ بنسبة ٢٠٠ % حيث كان كل إقليم يسعى للحصول على عدد سكان أكبر لضمان المزيد من المقاعد في البرلمان لم يحقق التعداد أهداف الأقاليم المختلفة باستثناء الإقليم الشمالي الذي عارض أي إعادة تعداد^(٥١) .

تم اجراء التعداد للمدة ما بين الخامس وحتى الحادي والعشرين من ايار عام ١٩٦٣ ، وفي تموز وصلت الاحصائيات السكانية إلى العاصمة النيجيرية لاجوس وقد أظهرت نتائج هذا التعداد عن وجود زيادة كبيرة في نسب السكان عن تعداد عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٣ ، فبعد أن كانت نسبة السكان في الاقليم الشمالي ٣٣ % وفي اقليم وسط الغرب ٤٦ % وفي الاقليم الغربي ٦٩ % وفي الاقليم الشرقي ٧٢ % ، أصبح عدد السكان بموجب تعداد عام ١٩٦٢ الى ٢٢ مليون نسمة في الاقليم الشمالي و ١٢ مليون نسمة في الاقليم الشرقي و ٧ مليون نسمة في الإقليم الغربي و ٢ مليون نسمة في اقليم وسط الغرب و ٠,٧ مليون نسمة في لاجوس ، وبذلك يتضح لنا ان النقل السكاني قد انتقل من الشمال الي الجنوب وعلى اثره سيتم اعادة توزيع المقاعد البرلمانية بما يتناسب مع التعداد^(٥٢) .

رفضت نتائج التعداد من قبل المشرف البريطاني وارين (Warren) الذي اعد تقريرا عن التعداد اوصى من خلاله بإجراء تحقيق في أرقام التعداد، الآن رئيس وزراء الاقليم الشرقي قد رفض ذلك و اعلن تمسكه بنتائج التعداد مما ادى الى تأخر اعلان النتائج لمدة ستة أشهر تم خلالها تبادل الاتهامات بين الشماليين والجنوبيين ، وفي كانون الأول عام ١٩٦٢ واثناء انعقاد جلسة البرلمان الاتحادي لمناقشة تقرير وارين انسحب من الجلسة أعضاء حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين وحزب جماعة العمل ومؤتمر الحزام الأوسط المتحد ، ولعدم اعلان نتائج التعداد حتى شباط عام ١٩٦٣ قرر رئيس الوزراء الاتحادي الغاء تعداد عام ١٩٦٢ واجراء تعداد آخر في عام ١٩٦٣^(٥٣) .

واثناء اجراء التعداد الجديد الذي استمر من الخامس حتى الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٦٣ اتخذت اجراءات شديدة لضمان نجاح التعداد الجديد، الا ان عام ١٩٦٣ اتخذت اعلان نتائج التعداد قد تأخر ايضا لمدة شهرين في محاولة للتأكد من صحة الارقام وفي شباط عام ١٩٦٤ اعلن مكتب التعداد المركزي الارقام الرسمية لتعداد تشرين الثاني ١٩٦٣ ، اذ بلغ عدد سكان الشمال ٢٩٠٨ مليون نسمة وسكان الجنوب ٢٥٠٢ مليون نسمة مقسمة على الأقاليم اذا بلغ تعداد الاقليم الغربي ١٢,٨ مليون نسمة والاقليم

الشرقي ١٢٤٤ مليون نسمة وفي العاصمة الاتحادية لاجوس ٦٧٥ مليون نسمة^(٥٤) ، فقد رفض رئيس حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجريين ورئيس الاقليم الشرقي اوكبارا نتائج التعداد بحجة حدوث تجاوزات في الاقليم الشمالي ، كما اعلنت حكومة اقليم وسط الغرب رفضها هذا التعداد في حين اعلن احمد بيلو رئيس وزراء الإقليم الشمالي وصمويل اكينتولا رئيس وزراء الاقليم الغربي قبولهم نتائج التعداد^(٥٥) .

أدى اعلان نتائج التعداد الى تطورات وازمات سياسية جديدة في البلاد لا سيما في الاقليم الغربي، فعلى الرغم من قبول رئيس وزراء الاقليم نتائج التعداد الا ان بعض اعضاء حكومته لا سيما اعضاء حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجريين اعلنوا رفضهم للتعداد، وهنا عمل حزب مؤتمر شعب الشمال الإنهاء التحالف بين حكومة الاقليم الغربي بزعامة اكينتولا وبين حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجريين، ، اذ قام بتشجيع اكينتولا بتحويل حربه الحزب الشعبي المتحد الى الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري وتوجيه دعوة كانت اشبه بالإنذار، الى أعضاء حكومته من حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجريين بالانضمام الى الحزب الجديد او فقدان مناصبهم الوزارية فانضم معظم اعضاء حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجريين الى الحزب الجديد الذي تأسس في اذار عام ١٩٦٤^(٥٦) . وبذلك أنهت أزمة التعداد السكاني بقبول الحكومة الاتحادية النتائج النهائية للتعداد كما أعلن رئيس وزراء اقليم وسط الغرب اوساديباي قبول نتائج التعداد المصلحة وحدة نيجيريا بعد ان رفضه اول الامر ، اما اوكبارا رئيس وزراء الاقليم الشرقي فقد بقي معارضا لنتائج التعداد على الرغم من الاعلان بالاستناد الى نتائج تعداد تشرين الثاني عام ١٩٦٣ عبر الانتخابات الاتحادية ١٩٦٤ - ١٩٦٥ التي أخذت الاحزاب السياسية النيجيرية بالاستعداد لها^(٥٧) .

ـ دستور نيجيريا الجمهوري عام ١٩٦٣ :

طالب الرئيس ازيكوي حاكم نيجيريا في منتصف عام ١٩٦٣ بضرورة تطبيق النظام الجمهوري وذلك لاستكمال استقلال نيجيريا بحيث يصبح هناك رئيس للجمهورية له صلاحيات دستورية، وأثناء انعقاد المؤتمر العام الزعماء نيجيريا في لاجوس خلال المدة ٢٥-٢٧ تموز عام ١٩٦٣ تقرر اقامة النظام الجمهوري على ان يتم انتخاب رئيسا للجمهورية من قبل السلطة التشريعية وان لا تتعدى الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية الصلاحيات التي منحت سابقا للحاكم العام ، وخلال الاحتفال بالعيد الثالث لاستقلال نيجيريا اعلن عنها دولة جمهورية اتحادية كما تم اصدار دستور جديد للبلاد عام ١٩٦٣^(٥٨) . وبموجب دستور عام ١٩٦٣ اصبح رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وقائد القوات المسلحة لاتحاد نيجيريا الفيدرالي ، كما حدد الدستور طريقة اختيار رئيس الجمهورية وذلك عن طريق اقتراع سري في اجتماع مشترك لمجلسي البرلمان الاتحادي النواب والشيوخ وان يتم ترشيحه بناءً على طلب موقع من قبله او ثلاثة أو أكثر من اعضاء البرلمان، وفي حالة عدم وجود منافس له يعلن انتخابه على ان يحصل على ٥٠% من أصوات جميع اعضاء البرلمان، أما في حالة وجود منافس له فان الذي يحصل على أكثر من ثلثي أعضاء البرلمان هو الذي يكون فائزا في الانتخابات، كما حددت مدة رئاسته بخمس سنوات تبدأ من يوم انتخابه رئيسا للبلاد بشرط ان لا يشغل أي وظيفة أخرى كعضوية البرلمان الاتحادي أو السلطة التشريعية او الاقليمية أو أي وظيفة أخرى^(٥٩) .

حدد الدستور اجراءات عزل رئيس الجمهورية من منسبة وذلك من خلال طلب موقع من قبل عدد من الأعضاء على أن لا يقل عن ربع عدد أعضاء مجلس الشيوخ أو مجلس النواب ويقدم الطلب إلى رئيس مجلس الشيوخ ثم يتم عرضه على البرلمان الاتحادي وفي حالة الموافقة عليه من قبل ثلثي جميع اعضاء البرلمان فان رئيس الجمهورية يتوقف عن ممارسة صلاحياته الممنوحة له، أما في حالة بقاء منصب رئيس الجمهورية شاعر بسبب سفره او مرضه فان رئيس مجلس الشيوخ يتولى مهامه ومن حق مجلس الوزراء استناد هذا المنصب الى رئيس مجلس النواب في حالة عدم اقتناعه بان رئيس مجلس الشيوخ يستطيع أن يتولى هذا المنصب . كما من حق مجلس الوزراء تعيين أبي شخص يقوم بمهام رئيس الجمهورية إلى خير انتخاب رئيس جديد أو إلى أن يتمكن رئيس الجمهورية من أداء مهامه في حال عدم قدرة رئيس مجلس النواب القيام بهذه المهام^(٦٠) .

اما بالنسبة الى السلطة التشريعية الاتحادية فقد نص دستور عام ١٩٦٣ انها تتكون من البرلمان الاتحادي " مجلس الشيوخ ومجلس النواب " وبتصديق من رئيس الجمهورية ، وان اي قانون يتم اصداره بعد عرضه على البرلمان تتم المصادقة عليه من قبل رئيس الجمهورية ، أما بالنسبة الى دعوة حل البرلمان الاتحادي وتعطيله فقد نص الدستور على عقد الفصل التشريعي للبرلمان في أي مكان في داخل نيجيريا على أن لا يتأخر على اثني عشر شهرا من انتهاء الفصل التشريعي السابق اذا كان البرلمان موحلا أو ثلاثة أشهر اذا كان قد تم حل البرلمان ووفقا لما يحدده رئيس الجمهورية الذي بإمكانه حل أو تأجيل البرلمان الذي حددت مدته بخمس سنوات (٦١) .

كما منح الدستور السلطة التشريعية حق اصدار القوانين من اجل اقرار السلام والنظام من أجل نيجيريا ، وتضمن الدستور الحالات التي يمكن فيها اعلان حالة الطوارئ وهي في حالة الحرب وفي حالة قرار مجلسي البرلمان بأن الحالة العامة في نيجيريا تتطلب اعلان حالة الطوارئ وكذلك في حالة إصدار قرار من قبل البرلمان الاتحادي حاصل على تأييد ثلثي عدد اعضاء البرلمان على الأقل بأن المؤسسات الديمقراطية في نيجيريا غير قادرة على العمل (٦٢) .

اما السلطة التنفيذية الاتحادية فقد كانت بيد رئيس الجمهورية مباشرة أو من خلال موظفين تابعين له على ان يمارس صلاحياته وفقا لنصيحة مجلس الوزراء فضلا عن ممارسة صلاحيات لرفض حل البرلمان وتعيين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وتعيين اعضاء هيئة رئاسة الجمهورية على أن يكون مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية جماعية أمام البرلمان الاتحادي (٦٣) ، اما السلطة القضائية فبموجب دستور عام ١٩٦٣ اصبحت المحكمة الاتحادية العليا سكون من رئيس القضاء الاتحادي وحسنة من القضاة يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية بناء على نصيحة رئيس الوزراء ، ومن حق هذه المحكمة النظر في أي نزاع يحدث بين الاتحاد أو أي اقليم او بين الأقاليم نفسها (٦٤) .

تضمن دستور عام ١٩٦٣ مواد لخص التفسير القيمية فقد نص على أن دستور أي اقليم يتم التعديل عليه يكون بإصدار قانون من قبل المجلس التشريعي للإقليم بشرط حصوله على موافقة ما لا يقل عن ثلثي الاعضاء ، وبعد الموافقة عليه من قبل المجلس يقدم إلى حاكم الاقليم للمصادقة عليه ، كما اصبح حاكم الاقليم بموجب دستور عام ١٩٦٣ هو رئيس السلطة التنفيذية ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية ولمدة خمس سنوات، أما السلطة التنفيذية للأقاليم فقد شملت صلاحياتها تطبيق مواد دستور الاقليم وجميع القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية للأقاليم على أن لا يتعارض ذلك مع عمل السلطات التنفيذية الاتحادية لتنفيذ صلاحياته (٦٥) .

اما بالنسبة إلى السلطات التشريعية الاقليمية فقد منع الدستور عام ١٩٦٣ الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية المجلس التشريعي الاقليمي وعدم الجمع بين عضوية اللجنة الانتخابية الاتحادية وعضوية اي مجلس تشريعي اقليمي (٦٦) ، أما السلطة القضائية فقد سمح بموجب الدستور انشاء محاكم أخرى براسها قضاة بدرجة رئيس محكمة على ان تكون هذه المحاكم ادنى درجة من المحكمة العليا للإقليم ، فضلا عن ذلك فقد الم انشاء محكمة استئناف شرعية في الإقليم الشمالي وتحكم وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية (٦٧) .

الانتخابات الاتحادية ١٩٦٤ - ١٩٦٥ :

على الرغم من خروج البلاد من أزمة التعداد السكاني لعام ١٩٦٢-١٩٦٣ إلا أنه سرعان ما تعرضت الى ازمات سياسية أخرى تمثلت بأزمة الانتخابات الاتحادية عام ١٩٦٤-١٩٦٥ ، وكان ذلك واضحا منذ بداية الحملة الانتخابية في كانون الأول عام ١٩٦٤ لاسيما بعد نهاية التحالف الاتحادي بين " حزب مؤتمر شعب الشمال " و " حزب المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا " ، ففي حزيران عام ١٩ أعلن اوكبارا رئيس حزب المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا عبر زيارته للإقليم الغربي عن نهاية تحالف حزبه مع حزب مؤتمر شعب الشمال ، وفي المقابل أعلن رئيس حزب مؤتمر شعب الشمال احمد بيللو في تموز عام ١٩٦٤ بان حزبه لن يدخل في أي تحالف او اتفاق مع حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين حتى وان لم يحصل على الاغلبية في الانتخابات (٦٨) .

وفي اب عام ١٩٦٤ أعلن عن تشكيل " التحالف الوطني النيجيري " ذي التوجهات المحافظة بزعامة " حزب مؤتمر شعب الشمال " وضم الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري بزعامة اكينتولا حاكم الإقليم الغربي والجبهة الديمقراطية لوسط الغرب المعارضة لحزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين

وبعض الاحزاب الصغيرة في الإقليم الشرقي، وفي ايلول من نفس العام أعلن عن تشكيل تحالف مضاد عرف باسم " التحالف الكبير التقدمي المتحد " ذي التوجهات الاشتراكية بزعامة حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين وضم حزب جماعة العمل المعاوضة الحكومة الاقليم الغربي وحزب الاتحاد التقدمي للعناصر الشمالية ومؤتمر الحزام الأوسط المتحد ، وبذلك أخذت الأزمة السياسية النيجيرية بالتطور على اثر تشكيل هذين التحالفين وسرعان ما ظهرت الخلافات بينهما حول انشاء ولايات جديدة^(٦٩) ، اذ طالب التحالف الكبير التقدمي المتحد انشاء ولايات جديدة في المناطق الجنوبية من الاقليم الشمالي ، الأمر الذي رفضه " التحالف الوطني الديمقراطي " لأنه سيؤدي إلى تقلبص مركزهم في الاتحاد النيجيري من حيث التمثيل السياسي والهيئات العامة والقوات المسلحة وغيرها^(٧٠) .

شهدت الحملة الانتخابية التي سعت الانتخابات انتهاكا لقواعد الممارسة الديمقراطية حيث وضعت العراقيل الادارية العام المعاوضة السياسية لمنعها من الدعاية الانتخابية ، كما العرض بعض الاقتضاء إلى الاعتقال والسجن وفرض الغرامات فضلا عن تصفية المعارضة السياسيين وتركزت هذه الاعمال بشكل خاص في الاقليمين الشمالي والغربي وذلك لوجود حملات انتخابية لتحالف المعارضة المتمثل بالتحالف الك التقدمي المتحد^(٧١) ، وعلى اثر ذلك اجتمع زعماء الاحزاب السياسية في تشرين الأول عام ١٩٦٤ للتخفيف من سوء أوضاع الحملة الانتخابية ، وتم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على توفير فرص متساوية في الدعاية الانتخابية وحرية الانتقال والتجمع والغاء العنف السياسي بكافة انواعه^(٧٢) .

وبعد حل البرلمان الاتحادي في الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩٦٤ حذر رئيس الجمهورية ازيكيوي من استمرار العنف والممارسات غير الدستورية والمخاطر التي قد تنشأ عن ذلك ، الا أن ذلك التحذير لم يغير من الأوضاع شيئا اذ تم في الاقليم الشمالي حرق سيارات ومنازل المعارضة وانتشار العنف فضلا عن حدوث تلاعب في ادارة الانتخابات من قبل الاحزاب المسيطرة على كل اقليم^(٧٣) ، فبعد أن كان من المقرر أن يكون يوم الثامن عشر من كانون الأول هو اخر موعد التسليم اسماء مرشحي الانتخابات التي ستجرى في الثلاثين من كانون الأول عام ١٩٦٤ ، فقد أعلن التحالف الكبير التقدمي المتحد ونتيجة لتعرض بعض اعضائه للاختطاف واعتقال البعض الآخر من هؤلاء المرشحين فائزين في حال لم تتحرك اللجنة الانتخابية لتمكينهم من الترشيح ، الا ان اللجنة الانتخابية اكتفت بتمديد الموعد النهائي للترشيح يوما واحد فقط إلى الى التاسع عشر من كانون الأول في حين طالبهم التحالف بتمديده لمدة اسبوع ، وعلى اثر ذلك طالب هذا التحالف بتأجيل الانتخابات لمدة ستة اشهر ، وان تكون بأشراف الأمم المتحدة وتشكيل حكومة مؤقتة. الا ان رئيس الوزراء الاتحادي أبو بكر تقاوه بالبو رفض تلك المطالب التي قدمت له من قبل رئيس الجمهورية ازيكيوي^(٧٤) .

فدعا رئيس الجمهورية حكام الأقاليم الأربعة للاجتماع في السادس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٦٤ على ان يجتمع برؤساء وزراء الأقاليم في التاسع والعشرين من الشهر نفسه اي قبل موعد اجراء الانتخابات بيوم واحد، الا ان رؤساء وزراء الاقليمين الشمالي والغربي لم يحضرا هذا الاجتماع وبذلك أعلن زعماء التحالف الكبير التقدمي المتحد مقاطعتهم للانتخابات^(٧٥) ، وعند اجراء الانتخابات في الثلاثين من كانون الأول عام ١٩٦٤ قاطع الاقليم الشرقي مركز التحالف الكبير التقدمي المتحد الانتخابات مقاطعة تامة ، الا ان هذه المقاطعة لم تنجح في الإقليم الشمالي مركز التحالف الوطني النيجيري وكذلك في الإقليم الغربي ، حيث تم إجراء الانتخابات في ٥٤ دائرة انتخابية من أصل ٥٧ دائرة ، اما في لأجوس فقد قاطعت ثلاث دوائر من بين اربع دوائر الانتخابات هناك ، وفي اقليم الغرب بدا بمقاطعة الانتخابات في الصباح ثم توجه الناحيين للتصويت في الانتخابات في منتصف النهار^(٧٦) .

جاءت مقاطعة الانتخابات في الاقليم الشرقي بنتائج ايجابية للتحالف الوطني النيجيري الذي حقق فوزا كبيرا في هذه الانتخابات فقد بلغ عدد المقاعد التي فاز بها ١٩٨ مقعدا منها ١٦٢ مقعدا لحزب مؤتمر شعب الشمال و ٣٦ مقعدا حصل عليه حليفه الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري في الاقليم الغربي ، أما التحالف الكبير التقدمي المتحد رغم دعوته الى مقاطعة الانتخابات فقد حصل على ٣٧ مقعدا فقط منها ٢٠ مقعدا في الاقليم الغربي ١٥ مقعد لحزب جماعة العمل وه مقاعد لحزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين و ١٣ مقعدا في اقليم وسط الغرب و ٤ مقاعد في الاقليم الشمالي^(٧٧) .

وبإعلان نتائج الانتخابات الاتحادية كان على رئيس الجمهورية أن يقوم بدعوة زعيم الأغلبية البرلمانية لتشكيل الحكومة الجديدة ، إلا أن ذلك لم يحدث فقد أعلن رئيس الجمهورية أزيكيوي أنه بفضل استقالته من منصبه على أن يقوم بدعوة زعيم التحالف الوطني النيجيري أبو بكر تفلوا باليوا لرئاسة الحكومة الجديدة ، وفي المقابل أعلن أبو تفلوا باليوا بان منصب رئيس الوزراء لم يكن خالي في أي وقت سواء قبل أو أثناء إجراء الانتخابات وان أي تجاوزات حدثت أثناء الانتخابات فيكون الحكم عليها من قبل القضاء وبذلك يكون على رئيس الجمهورية إعادة تعيينه رئيساً لوزراء الاتحاد النيجيري^(٧٨) .

وصلت الأزمة السياسية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الاتحادي الى طريق مسدود إلى أن عرض رئيس قضاة الاتحاد ورئيس قضاة الإقليم الشرقي على رئيس الجمهورية خطة تضمنت ست نقاط لحل الأزمة بين الطرفين وهي التالية : تشكيل حكومة موسعة على أساس الانتخابات الأخيرة ، أن يقوم القضاء بالفصل في الشكاوي حول الانتخابات ، اعتماد النتائج المعلنة ما عدى الدوائر التي كان عدد الاصوات فيها قليلا فتعاد فيها الانتخابات ، تشكيل لجنة المراجعة الدستور والنظام الانتخابي عبر مدة ستة اشهر وان تنتهي من عملها لمدة عام ، أن تكون هناك جمعية الدستورية التأسيسية مهمتها النظر فيما توصلت اليه اللجنة ، حل حكومة الإقليم الغربي وإجراء انتخابات جديدة في الإقليم^(٧٩) .

اعترض رئيس الوزراء الاتحادي على النقطة السادسة على أساس انه لا داعي لحل حكومة الإقليم الغربي ما ادمت ستجري فيها الانتخابات أواخر عام ١٩٦٥ ، وبعد مفاوضات عديدة وافق رئيس الجمهورية أزيكيوي ورئيس الوزراء أبو بكر تفلوا على هذه الخطة دون وجود النقطة السادسة ، وبذلك كلف رئيس أزيكيوي في ٤ من كانون الثاني ١٩٦٥ رئيس الوزراء أبو بكر تفلوا في تشكيل الحكومة الجديدة^(٨٠) ، وبعد الاتفاق السابق بين الرئيس أزيكيوي وأبو بكر تفلوا بدأت الحملة الانتخابية تمهيدا لأجراء الانتخابات التكميلية في الدوائر التي قاطعت انتخابات في ٣٠ من كانون الأول عام ١٩٦٤ ، فقد جرت الانتخابات في ١٨ من آذار عام ١٩٦٥ وحقق التحالف الكبير التقدمي المتحد فوزا كبيرا اذا حصل على ٥٣ مقعدا في الإقليم الشرقي فضلا عن ١٥ مقعدا فاز بها مرشحوه لعدم وجود منافس لهم وثلاث مقاعد في لاجوس ومقعد واحد في إقليم وسط الغرب ، وبذلك أصبح للتحالف الكبير التقدمي المتحد ١٠٩ مقعدا في مجلس النواب مقابل ١٩٨ مقعدا للتحالف الوطني النيجيري وحصل المستقلون على خمس مقاعد فقط^(٨١) .

وفي الأول من نيسان عام ١٩٦٥ أعلن أبو بكر تفلوا عن تشكيل حكومة اتحادية وفقا للاتفاق الذي حدث بينه وبين الرئيس أزيكيوي، وتضمنت هذه الحكومة زيادة في الوزراء حيث بلغ عددهم ٥٤ وزيرا و ٢٦ سكرتيرا برلمانيا ، اذ حصل التحالف الوطني النيجيري على ٣٨ منصبا وزاريا منها ٢٢ لحزب مؤتمر شعب الشمال و ١٤ للحزب الديمقراطي الوطني البحيري ومن الوزارات التي شغلها الدفاع والخارجية والداخلية والتنمية والاقتصادية ، اما المناصب الوزارية التي حصل عليها التحالف الكبير التقدمي المتحد فقد بلغ عددها ١٥ منصب وزاريا جميعا لحزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين، وشغلوا مناصب وزارات المالية والعدل وغيرها، اما حزب جماعة العمل فلم يحصل على منصب وزاري وبذلك اسدل الستار على أزمة الانتخابات الاتحادية وبقيت نيجيريا دولة واحدة رغم الممارسات غير الديمقراطية والانتهاكات التي حدثت أثناءها، ورغم ذلك سرعان ما تعرضت البلاد الى أزمة سياسية اخرى تمثلت بأزمة انتخابات الإقليم الغربي^(٨٢) .

المحور الثالث / سياسة الرئيس أزيكيوي الخارجية لمدة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ :

قبل الحديث عن سياسته الخارجية لمدة حكمه ، لا بد لنا التطرق الى دوره الخارجي قبل ان يكون رئيسا لحكومة نيجيريا ، كان للرئيس أزيكيوي نشاطا ملحوظا في المؤتمرات الدولية التي تدعو الى الاستقلال والوحدة الافريقية ، اول مؤتمر شارك فيه هو مؤتمر كوماسي في غانا عام ١٩٥٣ ، بين ٤ و ٦ كانون الاول ١٩٥٣ ، يُعد أول محاولة ناجحة لعقد مؤتمر وطني يجمع حركات التحرر في غرب إفريقيا داخل القارة ، لم يقتصر حضور أزيكيوي على كونه مندوبا فحسب ، بل كان من بين الذين تحدثوا بحماس عن مسألة الوحدة الأفريقية ، مع ذلك ، كان حضور أزيكيوي في المؤتمرات الأفريقية الكبرى، مثل مؤتمر مانشستر عام ١٩٤٥ والمؤتمر الأول لشعوب أفريقيا عام ١٩٥٨ محدودا للغاية ، وقد أثر ذلك بشكل كبير على مكانته كداعم للوحدة الأفريقية^(٨٣) ، وصف أزيكيوي بأنه أحد أبرز رواد الوحدة الأفريقية

المعاصرين ، وأولاء اهتماما خاصا. فإن عنوان الصحيفة التي أسسها أزيكيوي West African Pilot كان انعكاسا لنطاق فكره الأفريقي، مما يشير إلى أن ذو توجه قومي لم تكن قومية مقصودة تقتصر على نيجيريا فحسب ، بل كانت مثالية عالمية تركز أولا على غرب أفريقيا، ثم على أفريقيا ككل، ويتجلى هذا بوضوح في كتابه "Renescent Africa" الذي يجسد فلسفته الجامعة للسود^(٨٤).

يتضح لدينا أن الرئيس أزيكيوي كان من رواد السود الأفارقة الذين مهدت أفكارهم الطريق لتحقيق الاستقلال والنهضة الأفريقية المنشودة ، فإذا كانت الأفكار تثمر أفعالا فإنها تستحق أهمية أكبر، وإذا كان الرئيس أزيكيوي قد أسهم إسهاماً كافياً في صياغة الأفكار التي حددت الوحدة الأفريقية وأثرتها، فيشفي أن يكون ذلك أساساً للاعتراف به كعضو في الدائرة المقربة للوحدة الأفريقية^(٨٥) ، ولكن كما يقال، المنطق ليس هو التاريخ : لقد غاب أزيكيوي عن الحركات العابرة للحدود التي ميزت القادة الصاعدين في الأراضي الأفريقية المستعمرة عبر مدة أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين ، بأن أي إغفال لاسم أزيكيوي من القائمة "الرسمية" للوحدويين الأفارقة يعد مخالفا للتاريخ بمثابة تعويض عن انتقاداته السابقة لأزيكيوي، إلا أنه لا يمكن تجاهل حجته القائلة بأن غياب أزيكيوي عن المؤتمرات الدولية في خمسينيات القرن الماضي، ولا سيما مؤتمر شعوب عموم أفريقيا في أكرام عام ١٩٥٨ يُعتبر انتكاسة كبيرة في مسيرته الوحدوية الأفريقية^(٨٦).

تم توضيح اهداف ومبادئ السياسة الخارجية لنيجيريا عام ١٩٦٠ من قبل رئيس وزرائها أبو بكر تافاوا بالوا ، بعد قبول نيجيريا كعضو في الامم المتحدة ، أكد في خطابه في ٧ تشرين الأول ١٩٦٠ في الجمعية العامة للأمم المتحدة على المبادئ الأساسية لسياسة نيجيريا الخارجية ، والتي تقوم على الالتزام بمبدأ عدم الانحياز، احترام المساواة القانونية، الاستقلال السياسي ، السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، احترام مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، المشاركة في عضوية المنظمات الدولية كوسيلة لتعزيز التعاون الفعال والاهتمام بأفريقيا باعتبارها المحور الأساسي للسياسة الخارجية النيجيرية ، بذلك أوضحت نيجيريا الدور الذي تنوي القيام به في الشؤون العالمية في السعي لتعزيز السلام والأمن الدوليين بالإضافة إلى التدابير التي تهدف إلى الحد من التوترات الدولية^(٨٧).

شاركت نيجيريا كدولة أفريقية كبيرة ومؤثرة بقوة في القلب عمليات حفظ ودعم السلام في داخل القارة الأفريقية وخارجها، اما تحت رعاية الامم المتحدة او الاتحاد الافريقي أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، استند هذا إلى الوعي العام للقادة السياسيين النيجيريين بأن مثل هذه المشاركة الجريئة في عمليات دعم السلام ستمنح نيجيريا المزيد من الاعتراف الدولي ، لذلك كانت مشاركا رئيساً في ادارة النزاعات وحفظ السلام منذ الاستقلال عام ١٩٦٠^(٨٨).

كانت أول اسهامات نيجيريا في عمليات حفظ السلام في الكونغو عبر المدة ١٩٦٠ - ١٩٦٤، بعد أن دعيت من بين اعضاء آخرين للمساهمة في عمليات الامم المتحدة في الكونغو ، نتيجة الأزمة التي حدثت فيها منذ عام ١٩٦٠، بعد أن حدث تمرد في الجيش وعنف بين المدنيين السود والبيض، وتدخل بلجيكا عسكريا بحجة حماية الأوربيين^(٨٩) ، مما دفع حكومة الكونغو من قبل رئيس وزرائها باتريس لومومبا^(٩٠) طلب المساعدة من منظمة الأمم المتحدة اننا ، وبناء على ذلك ارسلت نيجيريا أول وحدة من الشرطة قوامها ٥٠٠ ضابط وصلت إلى الكونغو في عام ١٩٦٠^(٩١).

بحلول نهاية تشرين الثاني كان هناك ١٣٥٠ جنديا نيجيريا في الكونغو لمدة أربع سنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤ لتنفيذ مهامهم التي شملت مساعدة الحكومة الكونغولية على استعادة الاستقلال السياسي للكونغو وسلامته الإقليمية والحفاظ عليهما، وعلى القانون والنظام في البلد، وتنفيذ برنامج واسع لأجل التدريب وتقديم المساعدة التقنية^(٩٢) ، وكانت القوات النيجيرية آخر من غادر الكونغو في ٣٠ حزيران ١٩٦٤ بعد أكثر من ثلاث سنوات من الجهود المتقانية في خدمة البشرية في الحفاظ على السلام الدولي، جدير بالذكر أثناء وجودهم في الكونغو ، تم الثناء على القوات النيجيرية من قبل الأمم المتحدة لشجاعتها وادائها الرائع وتم تكريم قياداتها^(٩٣).

— نهاية حكم الرئيس أزيكيوي ١٩٦٦ :

وفي ١٥ كانون الثاني عام ١٩٦٦ أنهى انقلاب عسكري الجمهورية النيجيرية الأولى، مدخلا نيجيريا في مستقبل مليء بالغموض ، حصد الانقلاب أرواح أبو بكر تافاوه رئيس وزراء نيجيريا من الشمال ،

وسامويل أكينتولا رئيس وزراء غرب نيجيريا من اليوروبا، وفيستوس أوكوني ايبوه، وزير المالية في مقاطعة الغرب الأوسط ، والجدير بالذكر أنه لم يكن من بين المغتالين أي زعيم من الإيبو في المنطقة الشرقية كان رد فعل الشعب على الانقلاب العسكري، لا سيما في المناطق الجنوبية ابتهاجاً شعر العديد من النيجيريين الذين سيطر عليهم شعور بالتفاوت المتزايد أن الجيش الذي لم يمسه الفساد السياسي ، سيكون أكثر قدرة على قيادة البلاد نحو التقدم والاستقرار. إلا أن هذا الشعور بأن الجيش جاء الإنقاذ البلاد من سوء الإدارة كان شعوراً خاطئاً، إذ لم تلت دخول الجيش إلى الحكم^(٩٤).

رد فعل الرئيس أزيكيوي من الانقلاب العسكري ، وقد وقع هذا الانقلاب بينما كان الرئيس النيجيري آنذاك خارج البلاد في مهمة رسمية ، وبمجرد علمه بمؤامرة الانقلاب ألقى خطاباً نقد فيه بالحادث جاء فيه : " لم تكون القوة أداة استخدمناها نحن كأبناء مؤسسين للجمهورية النيجيرية لمعالجة المسائل السياسية ، نادراً ما تبنت الأحزاب السياسية في نيجيريا أساليب القوة للحصول على الاستقلال السياسي ، كما يسعدنا ان نشهد انه لم تراق قطرة دم نيجيرية او بريطانية ، هذا الواقع التاريخي سمح لي ان اعلن علنا في نيجيريا ان بريطانياقد منحتنا الحكم الذاتي على طبق من الذهب ، اعتبر عمليات قتل جيشنا وقادتنا السياسية كارثة وطنية " ^(٩٥).

الخاتمة :

خلصت هذه الدراسة إلى أن الرئيس أزيكيوي كان من أبرز رواد الحركة الوطنية في نيجيريا، وأسهم إسهاماً جوهرياً في مسيرة البلاد نحو الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة الحديثة ، وقد جمع بين العمل السياسي والفكري والصحفي، مما مكّنه من التأثير في الرأي العام وترسيخ قيم الحرية والوحدة الوطنية والديمقراطية ، كما شكّل توليه مناصب قيادية ، ولا سيما منصب أول رئيس لجمهورية نيجيريا محطة مهمة في تاريخ البلاد السياسي، رغم ما واجهته نيجيريا من أزمات وصراعات عبر تلك المرحلة ، ومن ثم فإن دراسة دوره السياسي تُبرز مكانته بوصفه أحد الآباء المؤسسين للدولة النيجيرية الحديثة ، وتؤكد أن إرثه السياسي والفكري لا يزال حاضراً في مسيرة نيجيريا وتطور نظامها السياسي ، مما يجعل تجربته نموذجاً مهماً لفهم تاريخ حركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية.

الهوامش :

تتمتع نيجيريا بموارد طبيعية متنوعة، وأكثر من نصف أراضي نيجيريا صالح للزراعة والرعي، ولكن المساحة المستغلة بالفعل في زراعة المحاصيل، لا تتجاوز ١٥% من المساحة الكلية للقطر، بينما تغطي الغابات ما يقرب من ثلث مساحة نيجيريا. وتوفر البحيرات والأنهار كميات كبيرة من الأسماك ، يحتل النفط المركز الأول من بين الموارد الطبيعية في نيجيريا، من حيث الدخل القومي. وتوجد حقول نفط واسعة في جنوبي نيجيريا، بالإضافة إلى بعض الحقول البحرية في خليج غينيا. كذلك توجد في هضبة جوس بأواسط نيجيريا مناجم مهمة للقصدير، والكولمبيت ، وهو معدن يستخدم في إنتاج أنواع معينة من الفولاذ، وتشمل الموارد الطبيعية الأخرى المهمة في نيجيريا : الفحم الحجري، وخام الحديد والرصاص، والحجر الجيري، والغاز الطبيعي والزنك. انظر الدليل الجغرافي للدول الآسيوية الأفريقية، معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٥ .

عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الجماعات العربية في افريقيا : دراسة في أوضاع الجاليات والاقليات العربية في افريقيا - جنوب الصحراء ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٢٣ .

عمار حميد ياسين ، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٧ .

المصدر نفسه ، ص ١٠ - ١١ .

دiniz بوليم ، الحضارات الافريقية ، ترجمة نسيم نصر ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٣٤ .

Eghosa Aimufua , Press and National Integration: Analysis of the Role of the Nigerian Press in the Promotion of Nigerian National Identity, School of Journalism , PhD thesis Media and Cultural Studies Cardiff University, 2007, p 17-18.

Tekena N Tamuno. "Nigeria and Elective Representation 1923-1947", Heinemann (1966). p.18-20.

Ogbeidi, Michael M , "A culture of failed elections: Revisiting democratic elections in Nigeria, 1959-2003." , Historian Actual Online 21 (2010): 43-56.

حكيم الادي نجم الدين ، " التحول الديمقراطي وعسكرة السياسة في نيجيريا " ، ورقة تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ايلول / ٢٠٢٢ ، ص ٢ - ٣ .



حنان طلال جاسم السارة ، التطورات السياسية في نيجيريا ١٩٦٠ - ١٩٧٩ ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية ابن رشد للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٢٥ - ٢٦ .
امنة سعدون عباس البوناشي ، " دور نيجيريا في حفظ السلام الافريقي ١٩٦٠ - ١٩٩٩ " ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد ٢٥ ، العدد ١ ، ٢٠٢٢ ، ص ٩٧ ؛ ياسين ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .
هيفاء محمد احمد ، " ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا دراسة في حركة دلتا نهر النيجر " ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٦ ، جامعة بغداد ،

Austine uchechukwu Igwe , zik of Africa An appraisal of the contribution of Dr.Nnamdi Azikiwe to African Socio-political and Economic Growth in the twentieth Century , Global Journal of arts Humanities and Social sciences , Vol3. No4 , April 2015 , P15.

جعفر عباس حميدي ، تاريخ افريقيا حديث ومعاصر ، دار الفكر ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦٣ .
نهلة عبد العظيم ابراهيم ، تطور الحركة الثقافية في نيجيريا ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٨٥ - ٨٦ .
مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج ٢٠ ، النيجر - اليونان ، الشركة العامة للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٣ .

Ikonnaya Okomba Osemwengie, " nnamdi azikiwe and the historiography of political pan-Africanism , Romanian Journal of Historical Studies , Volume IX-Issues 1-2/2026, p. 158.

امنة سعدون عباس البوناشي ، التطورات الداخلية في نيجيريا ١٩٧٩ - ١٩٩٩ ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٢ ؛ ازهار محمد عيلان ، تاريخ الحركة الوطنية في نيجيريا ١٩٢٢ - ١٩٦٠ ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨٧ - ١٩٠ .

ToyinFalola& Matthew M. Heaton , A History of Nigeria , Cambridge, University Press, 2008 .p. 10. www.combridg.org.

جوزيف كي زاريو ، تاريخ افريقيا السوداء ، الجزء الثاني ، ترجمة يوسف شاب الشام ، وزارة الثقافة ، سوريا ، ١٩٩٢ ، ص ٨٧٨ .

Ugochi J. Nwachuku, " the Igbos in Nigerian politics 1941-1967", institute for fro and policy, Volume 05, no 10, October, 2024, p. 69.

Ugochi J. Nwachuku, op. cit. , p. 70

عفراء عطا عبد الكريم ، " التطورات السياسية في نيجيريا ١٩٦٠ - ١٩٧٦ " ، مجلة كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، مجلد ١٩ ، العدد ٨٠ ، ٢٠١٣ ، ص ٥٤١ .
المصدر نفسه ، ص ٥٤١ .

علي مزروعي ، تاريخ افريقيا العام ، مجلد ٨ ، اليونيسكو ، باريس ، ١٩٩٨ ، ص ١٨٧ .
ظاهر جاسم ، افريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار الى الاستقلال دراسة تاريخية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧٥ .
ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .
حميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .
راشد البراوي ، مشكلات القارة الافريقية ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٢٩٣ .
سعد حمد جمعة القطعاني ، حركة التحرر في نيجيريا ضد الاستعمار البريطاني ١٩١٤ - ١٩٦٠ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بنغازي ، ٢٠١٣ ، ص ٧٧ .
المصدر نفسه ، ص ٧٧ .

حميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .
جاسم ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .
البراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ .

عبدالله عبد الرزاق ابراهيم و شوقي الجمل ، تاريخ افريقيا حديث ومعاصر ، دار الزهراء ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧٨ .
شاكر جبار حسين البياتي ، التطورات الدستور في نيجيريا ، مجلة الاستاذ ، العدد ٧٦ ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٢٣ .

البياتي ، المصدر السابق ، ص ٨٥٠ .
ابراهيم واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .
المصدر نفسه ، ص ١٧٩ .

رونالد واتمور اوليفر ، افريقيا منذ ١٨٠٠ ، ترجمة فريد جورج بوري ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٨ .

حميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر ، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر ، قارة افريقيا ، الجزء ٢ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٩٣ ، ص ٢٨٩ .
رجب محمد عبد الحليم واخرون ، الموسوعة الافريقية لمحات من تاريخ القارة الافريقية ، مجلد ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٤٥٨ .

أبو بكر تقاوة : رئيس وزراء اتحاد نيجيريا ، ولد في إحدى أمارات الشمال النيجيري ، عمل بالتدريس عام ١٩٢٨ ، بعث إلى لندن عام ١٩٤٤ ، أصبح بعد عودته مسئولاً عن التعليم في نيجيريا الشمالية ، بدأ العمل السياسي عام ١٩٥٦ انتخب بالمجلس الإقليمي ، أصبح ممثلاً للعمال في المجلس التشريعي عام ١٩٤٧ ، تم تعيينه وزيراً للعمل عام ١٩٥٢ ، اختير لتمثيل نيجيريا في مؤتمر الدفاع عن غربي أفريقيا عام ١٩٥٥ ، فاز تجربته في انتخابات ١٩٥٩ ، أصبح رئيساً للوزارة الاتحادية ، قتل في انقلاب ١٩٦٦ . المزيد ينظر الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد الأول ، دار نهضة لبنان للطبع والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٣١

جمال طه علي ، البات التحوب الديمقراطي في افريقيا _ نيجيريا نموذجا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦١ .
حميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

Ugochi J. Nwachuku, op. cit. , p. 70.

ارونسي توماس جونسون : (١٩٢٤ - ١٩٦٦) ، كان أول قائد في بعثة الأمم المتحدة الحفظ السلام في الكونغو الديمقراطية عام ١٩٦١ ، في عام ١٩٦٥ تم ترقيته إلى رتبة لواء ، أصبح الجنرال قائد الجيش النيجيري بعد أول انقلاب عسكري رئيس دولة نيجيريا لبضعة أشهر ، وبعد أن استياء الكثير من سياسته قتل في انقلاب عسكر ثاني عام ١٩٦٦ .
ينظر : البو ناشي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .
عبدالكريم ، المصدر السابق ، ص ٥٤٥ .

امال بوساحة ، " النزاعات الاتنودينية في منطقة الساحل جنوب الصحراء دراسة حالة نيجيريا " مجلة السياسة العالمية ، المجلد ٧ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٣ ، ص ٤٥٢ .

S .A . Aluko , How Many Nigerians ? Analysis of Nigerias Census Problems 1901-1963. The Journal of Modern African Studies, Vol. 3, No 3. 1965. p.377

Larry Diamond , Ethnicity and Democracy in Nigeria The Failure of the First Republic
Syracuse University Press. 1988. p.133.

S.A Aluke , Op Cit. p.484.

John p Mackintosh , Nigerian Government and politics London , 1966 , p. 552.

Larry Diamond , Ethnicity and Democracy in Nigeria The Failure of the First Republic ,
Syracuse N.Y. Syracuse University Press. 1988. p.133.

Dudley Billy, An Introduction to Nigeria Government, Politics, London, 1982, pp.66-67.

Larry Diamond, Op.Cit, p.141.

Eyene Okpanachi & Ali Carba , Eyene Okpanachi & Ali Garba Federalism and Constitutional
Change in Nigeria, Federal Governance graduate journal, Vol.7, No.1, 2010. p.5

Bowstock Umaroho , A Case for Political Decentralization in Nigeria , Decentralization in
Nigeria Master of Arts (International Studied School of Global Studies Social Studies School
of Global Social Science and Planning. Edo State University, Ekpoma Nigeria. 2006 p.64.

Abdul Rahoof Adeba vo Bello , Nigerian Government and politics I , first panted, National
open University, 2011 p.53.

عبد الملك عودة ، سنوات الحسم في افريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٧٥ .

Bowstock Umaroho , op. cit. , p. 64.

Abdul Rahoof Adeba vo Bello, op. cit. , p. 55.

John p Mackintosh, op. cit. , 15 - 17. Ugochi J. Nwachuku, op. cit. , p. 71.

Post .k.w & Vickers, Michael, Structure and Conflict in Nigeria, 1960-1965, London,
1973. p.129.

Richard L. Sklar, African Profiles, Penguin Africa Library, London, 1962 , p.152.

Oyediran Oyeleye, Nigerian Government and Politics under Military Rule 1966-1974,
London, 1979, p.18.

John p. Mackintosh, Op. Cit, pp. 578-581.

Awa O Eme , Federal Government in Nigeria University of California press , Berkeles and
Los Angeles. 1964 p.180.



Ibid. , p.260.

عودة ، المصدر السابق ، ١٧٥ .

Abdul Rahoof Adeba vo Bello, op. cit. , p. 55.

Richard L.Sklar , op. cit. , p. 152.

Larry Diamond, op. cit. , p. 209.

John p Mackintosh, op. cit. , 586 – 587.

Fredrick C. Dunnaar, The History of The Nigerian Army And The Implications for The Future of Nigeria, Master of Military Art and Science General Studies, University baNetada, Reno, USA. 1989, p. 20 -21.

Ikonnaya Okomba Osemwengie, op. cit. , p. 159.

Ibid. , p. 159.

Olawale R. Olaopa and Lere Amusan , "The Question of Pan-Africanism and the Problem of the United States of Africa in Nigeria," , Journal of African Foreign Affairs, 5 no. 2 (2018), p. 110.

Oyediran Oyeleye, op. cit. , p. 18.

John p Mackintosh, op. cit. , 590.

Ove Ogunbedeje, Conthet Images Colomal Legacy Ethnicity And Corruption in Nigerian Pohues 1960-1966, The Journal of modern African studies. Volt Nol. Julia 979.p.85-89.

Larry Diamond Op Cit. , p 223.

Ove Ogunbedeje , op. cit. , p.227 - 228.

Ugochi J. Nwachuku, op. cit. , p. 73

Oyediran Oyeleye, op. cit. , p. 18.

اشرف محمد حسب الله ، " السياسة الخارجية النيجيرية تجاه افريقيا في ظل الجمهورية الرابعة منذ عام ١٩٩٩ " ، مجلة افاق افريقية ، جامعة القاهرة ، السنة الثامنة عشر ، العدد الثامن والأربعين ، ٢٠١٩ ، ص ٥٩ – ٦١ .

Joshua Olusegun Bolarinwa& Deborah Ebunoluwa Oluwadara, Rethinking Nigeria's

Participation in Peacekeeping Operations NJIA, Vol. 45. No. 1&2, 2019,p 53.

Chilaka Francis Chigozie & Odoh Samuel Ituma , Nigerian Peacekeeping Operations

Revisited, Singaporean Journal of Business Economics, and Management studies,

Vol.4,No.2,2015, p 4.

باتريس لومومبا : ولد في ٢ تموز ١٩٢٥ – وتوفي في ١٧ كانون الثاني ١٩٦١ ، سياسي كونغولي وزعيم استقلالي، شغل منصب أول رئيس وزراء لجمهورية الكونغو الديمقراطية (التي كانت تُعرف آنذاك بجمهورية الكونغو) من حزيران وحتى ايلول ١٩٦٠ ، وذلك في أعقاب انتخابات ايار ١٩٦٠ ، كان لومومبا زعيم الحركة الوطنية الكونغولية منذ عام ١٩٥٨ وحتى اغتياله في عام ١٩٦١ . ومن الناحية الأيديولوجية، كان قومياً أفريقياً ومؤمناً بوحدة أفريقيا، ولعب دوراً جوهرياً في تحويل الكونغو من مستعمرة بلجيكية إلى جمهورية مستقلة . للمزيد ينظر : رغيد هيثم منيب ، " باتريس لومومبا حياته ودوره السياسي في الكونغو الديمقراطية ١٩٢٥ – ١٩٦١ " ، مجلة آداب الرفادين ، المجلد ٢٠١٩ ، العدد ٧٦ ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١٩ ، ص ٥٩٩ – ٦٢٠ .

Buhari Lateef Oluwafemi, A Historical Review of the Nigeria Police fore's involvement in some selected united nations peacekeeping missions in Africa. African Journal of Social Sciences and Humanities Research, VOL 3, Issue 1,2020, Ekiti stat University, Faculty of Arts, p58

Ibid. ,p 58.

B.Olawale Salami, Resolving regional conflicts and public opinion the Nigerian experience in Liberian crisis, international journal of Development and sustainability, Vol.2, No.2,2013.p 780.

Ibid. ,p. 780.

Emmanuel Tobi Adegorlolu, " A Pragmatic Analysis of President Nnamdi Azikiwe's Speech: a response to the foremost Military Seizure of Power in Nigeria - January, 1966 " , Journal of Studies in Social Sciences and Humanities , Volume 7, No. 3, 2021,p. 247.

المصادر :



اولا / المصادر باللغة العربية :

- الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد الأول ، دار نهضة لبنان للطبع والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر ، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر ، قارة افريقيا ، الجزء ٢ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٩٣ .
- اشرف محمد حسب الله ، " السياسة الخارجية النيجيرية تجاه افريقيا في ظل الجمهورية الرابعة منذ عام ١٩٩٩ " ، مجلة افاق افريقية ، جامعة القاهرة ، السنة الثامنة عشر ، العدد الثامن والأربعين ، ٢٠١٩ .
- امال بوساحة ، " النزاعات الاثنودينية في منطقة الساحل جنوب الصحراء دراسة حالة نيجيريا " مجلة السياسة العالمية ، المجلد ٧ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٣ .
- امنة سعدون عباس البوناشي ، " دور نيجيريا في حفظ السلام الافريقي ١٩٦٠ - ١٩٩٩ " ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد ٢٥ ، العدد ١ ، ٢٠٢٢ .
- امنة سعدون عباس البوناشي ، التطورات الداخلية في نيجيريا ١٩٧٩ - ١٩٩٩ ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧ .
- ازهار محمد عيلان ، تاريخ الحركة الوطنية في نيجيريا ١٩٢٢ - ١٩٦٠ ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .
- جعفر عباس حميدي ، تاريخ افريقيا حديث ومعاصر ، دار الفكر ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦٣ .
- جمال طه علي ، اليات التحول الديمقراطي في افريقيا _ نيجيريا نموذجا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
- جوزيف كي زاريو ، تاريخ افريقيا السوداء ، الجزء الثاني ، ترجمة يوسف شاب الشام ، وزارة الثقافة ، سوريا ، ١٩٩٢ ، ص ٨٧٨ .
- حكيم الادي نجم الدين ، " التحول الديمقراطي وعسكرة السياسة في نيجيريا " ، ورقة تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ايلول / ٢٠٢٢ .
- حنان طلال جاسم السارة ، التطورات السياسية في نيجيريا ١٩٦٠ - ١٩٧٩ ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية ابن رشد للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ .
- حياته ودوره السياسي في الكونغو الديمقراطية ١٩٢٥ - ١٩٦١ " ، مجلة ادب الرافدين ، المجلد ٢٠١٩ ، العدد ٧٦ ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١٩ .
- الدليل الجغرافي للدول الآسيوية الأفريقية ، معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦ .
- دiniz بوليم ، الحضارات الافريقية ، ترجمة نسيم نصر ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- راشد البراوي ، مشكلات القارة الافريقية ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- رجب محمد عبد الحليم وآخرون ، الموسوعة الافريقية لمحات من تاريخ القارة الافريقية ، مجلد ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- رونالد واتمور اوليفر ، افريقيا منذ ١٨٠٠ ، ترجمة فريد جورج بوري ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- سعد حمد جمعة القطعاني ، حركة التحرر في نيجيريا ضد الاستعمار البريطاني ١٩١٤ - ١٩٦٠ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بنغازي ، ٢٠١٣ .
- شاكر جبار حسين البياتي ، التطورات الدستور في نيجيريا ، مجلة الاستاذ ، العدد ٧٦ ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ظاهر جاسم ، افريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار الى الاستقلال دراسة تاريخية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الجماعات العربية في افريقيا : دراسة في أوضاع الجاليات والاقليات العربية في افريقيا - جنوب الصحراء ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- عبد الملك عودة ، سنوات الحسم في افريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- عبدالله عبد الرزاق ابراهيم وشوقي الجمل ، تاريخ افريقيا حديث ومعاصر ، دار الزهراء ، الرياض ، ٢٠٠٢ .

عفرء عطا عبد الكريم ، " التطورات السياسية في نيجيريا ١٩٦٠ - ١٩٧٦ " ، مجلة كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، مجلد ١٩ ، العدد ٨٠ ، ٢٠١٣ .
علي مزروعى ، تاريخ افريقيا العام ، مجلد ٨ ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٩٨ ، ص ١٨٧
عمار حميد ياسين ، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .
مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج ٢٠ ، النيجر - اليونان ، الشركة العامة للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
نهلة عبد العظيم ابراهيم ، تطور الحركة الثقافية في نيجيريا ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .
هيفاء محمد احمد ، " ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا دراسة في حركة دلتا نهر النيجر " ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٦ ، جامعة بغداد ،
ثانيا / المصادر باللغة الانكليزية :

Abdul Rahoof Adeba vo Bello, Nigerian Government and politics I , first panted, National open University, 2011 .

Austine uchechukwu Igwe , zik of Africa An appraisal of the contribution of Dr.Nnamdi Azikiwe to African Socio-political and Economic Growth in the twentieth Century , Global Journal of arts Humanities and Social sciences , Vol3. No4 , April 2015 .

Awa O Eme , Federal Government in Nigeria University of California press , Berkeles and Los Angeles. 1964 .

B.Olawale Salami, Resolving regional conflicts and public opinion the Nigerian experience in Liberian crisis, international journal of Development and sustainability, Vol.2, No.2,2013.

Bowstock Umaroho , A Case for Political Decentralization in Nigeria , Decentralization in Nigeria Master of Arts (International Studied School of Global Studies Social Studies School of Global Social Science and Planning. Edo State University, Ekpoma Nigeria.2006 .

Buhari Lateef Oluwafemi, A Historical Review of the Nigeria Police fore's involvement in some selected united nations peacekeeping missions in Africa. African Journal of Social Sciences and Humanities Research, VOL 3, Issue 1,2020, Ekiti stat University, Faculty of Arts, p58

Chilaka Francis Chigozie & Odoh Samuel Ituma , Nigerian Peacekeeping Operations Revisited, Singaporean Journal of Business Economics, and Management studies, Vol.4,No.2,2015.

Dudley Billy, An Introduction to Nigeria Government, Politics, London, 1982.

Eghosa Aimufua , Press and National Integration: Analysis of the Role of the Nigerian Press in the Promotion of Nigerian National Identity, School of Journalism , PhD thesis Media and Cultural Studies Cardiff University, 2007.

Emmanuel Tobi Adegorlolu, " A Pragmatic Analysis of President Nnamdi Azikiwe's Speech: a response to the foremost Military Seizure of Power in Nigeria - January, 1966 " , Journal of Studies in Social Sciences and Humanities , Volume 7, No. 3, 2021.



Eyene Okpanachi&Ali Carba , Eyene Okpanachi& Ali Garba Federalism and Constitutional Change in Nigeria, Federal Governance graduate journal, Vol.7, No.1, 2010.

Fredrick C. Dunnaar, The History of The Nigerian Army And The Implications for The Future of Nigeria, Master of Military Art and Science General Studies, University baNetada, Reno, USA. 1989.

John p Mackintosh , Nigerian Government and politics London , 1966 .

Joshua Olusegun Bolarinwa& Deborah Ebunoluwa Oluwadara, Rethinking Nigeria's Participation in Peacekeeping Operations NJIA, Vol. 45. No. 1&2, 2019.

Larry Diamond , Ethnicity and Democracy in Nigeria The Failure of the First Republic Syracuse University Press. 1988.

Larry Diamond , Ethnicity and Democracy in Nigeria The Failure of the First Republic , Syracuse N.Y. Syracuse University Press. 1988.

Ogbeidi, Michael M , "A culture of failed elections: Revisiting democratic elections in Nigeria, 1959-2003." , Historian Actual Online 21 (2010).

Olawale R. Olaopa and Lere Amusan , "The Question of Pan-Africanism and the Problem of the United States of Africa in Nigeria," , Journal of African Foreign Affairs, 5 no. 2 (2018).

Ove Ogunbedejo, Conthet Images Colomal Legacy Ethnicity And Corruption in Nigerian Pohues 1960-1966, The Journal of modern African studies. Volt Nol. Julia 979.p.85-89.

Oyediran Oyeleye, Nigerian Government and Politics under Military Rule1966-1974, London, 1979.

Post .k.w& Vickers, Michael, Structure and Conflict in Nigeria, 1960-1965, London, 1973.

Richard L. Sklar, African Profiles, Penguin Africa Library, London, 1962 .

S .A . Aluko , How Many Nigerians ? Analysis of Nigerias Census Problems 1901-1963. The Journal of Modern African Studies, Vol. 3, No 3.1965.

Tekena N Tamuno. "Nigeria and Elective Representation 1923-1947", Heinemann (1966).

ToyinFalola& Matthew M. Heaton , A History of Nigeria , Cambridge, University Press, 2008 . www.combridg.org.

Ugochi J. Nwachuku, " THE IGBOS IN NIGERIAN POLITICS (1941-1967", INSTITUTE FOR FRO AND POLICYO, Volume 05, No 10, October, 2024.